اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

21 April 2014
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل – ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

إلغاء حالة التأهب

ورقة عمل مقدمة من سويسرا، وشيلي، وماليزيا، ونيجيريا، ونيوزيلندا (مجموعة إلغاء حالة التأهب)

أولا – معلومات أساسية

١ – على الرغم من انتهاء الحرب الباردة منذ أكثر من عقدين من الزمن، فلا يزال يوجد حالياً حوالي ٢ ٠٠٠ رأس حربي منتشر وجاهز للاستخدام في خلال دقائق[(١)]. وبإمكان نسبة مئوية صغيرة من تلك الرؤوس الحربية إبادة مئات الملايين من البشر، لو استُخدِمت. ويمثل استمرار ارتفاع حالة التأهب لهذه الرؤوس خطرا مشتركا محدقا بالبشرية. وقد دعا المجتمع الدولي على نحو متكرر وبقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التخلي عن هذه المواقف التي تعود إلى أيام الحرب الباردة.

٢ – إن إلغاء حالة التأهب، أو إزالة حالة التأهب القصوى بالنسبة للرؤوس الحربية النووية المذكورة أعلاه، مثال ”عملي“ أو ”برغماتي“ على الخطوات التي يمكن اتخاذها لنزع السلاح النووي. ويندرج إلغاء حالة التأهب ضمن ”الخطوات العملية الثلاث عشرة“ الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض

(١) استناداً إلى المحاضرة التي ألقاها هانس كرريستنسن ماثيو ماكيتري في عام ٢٠١٣، بعنوان ”تخفيض درجات التأهب لاستخدام الأسلحة النووية“ تنشر الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حوالي ١ ٨١٠ رؤوس حربية في حالة تأهب قصوى. وإضافة إلى ذلك، تواصل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا نشر حوالي ١٣٠ رأسا حربيا نوويا في حالة تأهب أدنى وهذه الرؤوس جاهزة للاستخدام في جميع الأوقات.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المعاهدة في عام ٢٠٠٠، ويشغل مكانة بارزة في الإجراء ٥ من خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، وهو توصية صادرة عن اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل برئاسة هانز بليكس في عام ٢٠٠٦، واللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين التي اختتمت أعمالها في عام ٢٠١٠. وقد واصلت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التشديد على أهمية إلغاء حالة التأهب خلال هذه الدورة الاستعراضية[٢].

٣ - وفي عام ٢٠٠٧، قد قدمت سويسرا وشيلي وماليزيا ونيجيريا ونيوزيلندا في إطار اللجنة الأولى للجمعية العامة مشروع قرار بعنوان ''تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية'' الذي أقر باعتباره القرار ٣٦/٦٢ (المعروف عموما بقرار إلغاء حالة التأهب). وتدعو الجمعية العامة في هذا القرار، وفي قرارات أخرى لاحقة ٤١/٦٣ و ٧١/٦٥ و ٤٦/٦٧ إلى اتخاذ مزيد من الخطوات العملية بهدف كفالة إلغاء حالة الاستعداد القصوى لجميع الأسلحة النووية. وقد لقي القرار دعما متزايدا بمرور الوقت.

ثانيا - الآثار المترتبة على مستويات التأهب القصوى

ألف - البعد المتعلق بالأخطار

٤ - تعتمد مستويات التأهب القصوى والوضع النووي المتصل بها على الإبقاء على قدرات ''الإطلاق السريع''. ويتطلب هذا الوضع أن تكون هناك قدرة على شن هجوم انتقامي نووي بمجرد تلقي إنذار بالتعرض لهجوم نووي استراتيجي وشيك. وعملياً، فإن هذا يعني وجود إمكانية لتوجيه ضربة نووية انتقامية ضخمة بينما لا تزال الصواريخ القادمة في الجو (أي قبل حدوث انفجار). ويؤكد أنصار الوضع النووي القائم على مستويات تأهب قصوى أن هذا أمر ضروري لأنه يضمن قدرة ردع انتقامية (لكن على النحو المبين أدناه، فإن الحفاظ على هذه القدرة أمر ممكن باستخدام قوات ذات مستوى تأهب منخفض).

(٢) انظر NPT/CONF.2015/PC.II/WP.49، الفقرة ٢٢ على النحو التالي: ''أكدت العديد من الدول الأطراف أنها لا تزال تشعر ببالغ القلق من الإبقاء على العديد من الأسلحة النووية في حالة استنفار قصوى. وواصل العديد من الدول الأطراف الدعوة إلى خفض الوضع التشغيلي للأسلحة النووية، وشددت هذه الدول على أن اتخاذ تدابير ملموسة ومتفق عليها لزيادة خفض الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية سيعزز الأمن البشري والدولي وعلى أنه سيمثل خطوة انتقالية نحو نزع السلاح النووي''.

٥ - ويعني هذا النهج ضمنا أنه لا يوجد أمام صانع القرار إلا بضع دقائق لتقييم مصداقية وموثوقية ودقة الإنذار لكي يقرر ما إذا كان يتعين عليه إصدار أمر بإطلاق هجوم نووي انتقامي. ويتوقف ذلك إلى حد كبير على نظم إنذار آلية غير معصومة من الخطأ. وعملياً، فقد يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات نووية متسرعة يمكن أن تنجم عن الاعتماد على بيانات خاطئة أو بسبب عدم توفر وقت كافٍ لإجراء مشاورات بشأن الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية.

٦ - وتؤدي مستويات التأهب القصوى إلى مضاعفة المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية. فعلى سبيل المثال:

- يتسبب ارتفاع مستويات التأهب في زيادة احتمال حدوث إطلاق غير مقصود بسبب عطل تقني أو خطأ يرتكبه المسؤول عن التشغيل.
- كما يؤدي الاعتماد على نظم الإنذار المبكر للكشف على أي أدلة على هجوم مقبل إلى زيادة تبعات سوء تفسير البيانات المستمدة من نظم الإنذار المبكر إلى حد كبير مما يؤدى إلى عمليات إطلاق متعمدة ولكنها خاطئة. وهناك العديد من الأمثلة في الماضي على أعطال تعرضت لها نظم الإنذار المبكر تلك وعلى بلاغاتها الخاطئة[٣].
- إن الإبقاء على مستوى عال من التأهب بالنسبة للقوات النووية إلى جانب العقيدة المقترنة بها التي تبالغ في التشديد على مخاطر التعرض لهجمة أولى يؤدي إلى تقليص الفترة الزمنية المتاحة أمام القيادات الوطنية لاتخاذ قرار في حالة وقوع أزمة نووية إلى درجة كبيرة وقد تؤدي إلى بروز اعتقاد بأنه ''إما أن تستخدمها أو أن تخسر المعركة'' الأمر الذي يعزز احتمال استخدام الأسلحة النووية.

٧ - ويزيد ارتفاع مستويات التأهب أيضا من احتمال استخدام الأسلحة النووية من قبل جهات غير مرخص لها مثل وحدات عسكرية مارقة أو إرهابيين. وفي هذا الصدد، قد تؤدي أنواع المخاطر الناشئة حديثا (أي المتصلة بالهجمات الإلكترونية التي تستهدف هياكل القيادة العسكرية النووية ذات الدرجة العالية من التشغيل الآلي) إلى ازدياد تفاقم هذه المخاطر.

(٣) انظر، على سبيل المثال: Patricia, Lewis Pelopidas and others, eds., *Too Close for Comfort: Cases of Near Nuclear Use and Policies for Today* (The Royal Institute of International Affairs (Chatham House), 2014); and Eric Schlosser, *Command and Control* (New York, The Penguin Press, 2013).

٨ - ولم يؤد التركيز الدولي في الآونة الأخيرة على العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية وعلى التهديد الذي تشكله القدرة التدميرية للأسلحة النووية على بقاء البشرية، إلا إلى التشديد على أنه لا يمكن القبول بهذه المخاطر.

باء - البعد المتعلق بنزع السلاح

٩ - يؤثر الإبقاء على ارتفاع مستويات التأهب سلبا على عملية نزع السلاح النووي. ولا يتواءم ارتفاع مستويات التأهب مع الالتزامات التي تعهدت بها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالحد من دور الأسلحة النووية وباتخاذ خطوات ملموسة من أجل إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وبالتحديد، يؤدي ارتفاع مستويات التأهب إلى:

- تعزيز تصوّر القيمة العسكرية للأسلحة النووية وهذا يعني ضمنيا الاستعداد لاستخدام الأسلحة النووية بوصفها أداة من الأدوات القتالية الحربية
- تكريس العقائد النووية التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة والتي عفا عليها الزمن، مما يزيد من تعقيد مهمة تخفيض الترسانات الحالية
- تغذية متطلبات القوات النووية المفرطة والمكلِفة ومتطلبات تحديثها.

جيم - البعد المتعلق بالردع

١٠ - يؤكد أنصار الإبقاء على ضرورة ارتفاع مستويات التأهب للحفاظ على قدرات ردع نووي ثابتة. لكن العديد من الخبراء فنّدوا تلك المزاعم من بينهم شخصيات من كبار المسؤولين العسكريين السابقين[٤]، الذين أكدوا أنه يمكن الحفاظ على القدرة الانتقامية (أو بعبارة أخرى، الحفاظ على إمكانات ردع نووي مقنعة بضمان أن الخصم الذي يوجه هجمة مفاجئة أولى لن يفلت من العقاب) بالإبقاء على ترسانة ليست في وضع تأهب. وحتى لو تم تخفيض حالة تأهب جميع الصواريخ البالستية العابرة للقارات، فإن الغواصات المجهّزة بصواريخ بالستية الموجودة في البحار في حالة تأهب أدنى كفيلة بتوفير قدرات انتقامية أكثر من كافية لردع أي هجوم نووي. وبعبارة أخرى، لو تم إلغاء حالة تأهب جميع قوات الولايات المتحدة الأمريكية النووية وقوات الاتحاد الروسي النووية، وقام أحد الجانبين بإعادة تفعيل حالة التأهب سراً، فلا يمكن للمعتدي أن يثق في قدرته على القيام ”بضربة أولية تهدف إلى إبطال القدرة على الرد“ بسبب وجود عدد كاف من القوات ذات الإمكانات

(٤) على سبيل المثال الجنرال هابيغر يوجين إ. (١٩٣٩) وكارترايت، وجيمس إ. (١٩٤٩).

العالية التي ستنجو من هذا الهجوم الأولي والتي تستطيع أن تشن هجوماً انتقامياً مدمّراً. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى التوجيه الصادر عن إدارة الولايات المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بأن ''إمكانية شن هجوم نووي مفاجئ يشل القدرة على الرد مستبعَد للغاية.

١١ - ورفض الخبراء أيضا الحجة القائلة بأن إلغاء حالة التأهب القصوى بالنسبة للأسلحة سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار (لأن ذلك قد يؤدي إلى ''سباق لإعادة حالة التأهب القصوى'') باعتبارها مغالطات تبالغ في التشديد على مخاطر إلغاء حالة التأهب وتقلل من مزاياه وتتجاهل حقيقة أن وضع التأهب الحالي يتضمن بالفعل خططا لرفع مستوى الاستعداد التشغيلي ومستوى التأهب في حالة اندلاع أزمات. إن اتخاذ موقف نووي لإلغاء حالة التأهب الذي لا يزال يوفر قدرات انتقامية كافية من شأنه أن يتيح فترة زمنية كافية للقادة الوطنيين للتفكير ملياً قبل اتخاذ قراراتهم، بدلا من أن يكونوا مجبرين على اختيار في غضون دقائق معدودة من قائمة ردود محددة مسبَقا تنطوي على عواقب كارثية.

ثالثا - إلغاء حالة التأهب ومؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥

١٢ - إن تخفيض مستويات التأهب جزء لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي. وقد طالبت بتخفيض مستويات التأهب القراراتُ الرئيسية المتصلة بنزع السلاح النووي المتَّخذة أثناء مؤتمرات الاستعراض السابقة لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الخطوات العملية الثلاث عشرة لعام ٢٠٠٠ وخطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

١٣ - وسيمثِّل تخفيض مستويات التأهب إسهاما جوهرياً لتقليص الرغبة في استخدام الأسلحة النووية كأداة أمنية، أو بعبارة أخرى، فإنه سيمثل تدبيرا ملموسا من شأنه أن يسهم أيضاً في عدم الانتشار.

١٤ - ولهذه الأسباب، دعت مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى اتخاذ تدابير ملموسة ومتفق عليها لزيادة خفض الوضع التشغيلي للأسلحة النووية. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالنظر في المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواصلة خفض الاستعداد التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية.

١٥ - وإن الشرط المتعلق بالإبلاغ الوارد في الإجراء ٥ من خطة العمل لعام ٢٠١٠ سيمكّن الدول الأطراف من تقييم ما إذا كان قد تم الوفاء بهذا التعهد وإلى أي مدى،

وبالتالي ما إذا كان قد أحرز أي تقدم نحو تخفيض درجة الاستعداد التشغيلي للأسلحة النووية. واستنادا إلى المعلومات المتاحة حتى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، لم يُحرز المزيد من التقدم.

١٦ - ويقترح الفريق المعني بإلغاء حالة التأهب أنه في حالة عدم إحراز مزيد من التقدم الملموس قبل حلول عام ٢٠١٥ فإن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ ينبغي أن يتفق على اتخاذ خطوات ملموسة لإلغاء حالة التأهب.

١٧- واعترافاً بالصلة القائمة بين ارتفاع مستويات التأهب والعواقب الإنسانية الكارثية التي تمثلها الأسلحة النووية، ينبغي لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ أن يقوم، في جملة أمور، بما يلي:

- التأكيد مجددا على أن إلغاء حالة التأهب كتدبير عملي لنزع السلاح وارد في الخطوات العملية الثلاث عشرة لعام ٢٠٠٠ وخطة عمل عام ٢٠١٠
- الاعتراف بأن اتخاذ تدابير ملموسة ومتفق عليها لزيادة خفض الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية سيعزز الأمن البشري والدولي وأنه سيمثل خطوة انتقالية نحو نزع السلاح النووي
- الحصول على تعهدات من الدول الحائزة للأسلحة النووية يتعين تحقيقها خلال دورة الاستعراض المقبلة:
  - معالجة مسألة إلغاء حالة التأهب على نحو شامل في سياق التزامها الجماعي بشأن تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة
  - تخفيض مستويات التأهب (بشكل أحادي أو ثنائي أو بشكل آخر) بطريقة ملموسة وقابلة للقياس وفي حدود إطار زمني محدد
  - إبلاغ الدول الأطراف عن التدابير المتّخذة في مجال الاستعداد التشغيلي/ مستويات التأهب.